**في النظام السياسي**

23-12-2020 | 00:00 **المصدر**: النهار

* **شارك على**
* fb
* tw
* [whatsapp](https://api.whatsapp.com/send?phone=&text=%d8%b6%d9%8a%d9%81+%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%b1+-+%d9%81%d9%8a++%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%20https%3a%2f%2ftinyurl.com%2fyd2enfun)
* [telegram](https://telegram.me/share/url?url=https%3a%2f%2ftinyurl.com%2fyd2enfun&text=%d8%b6%d9%8a%d9%81+%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%b1+-+%d9%81%d9%8a++%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85+%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a)
* messenger
* linkedIn

**النظام السياسي**

**A+****A-**

**شارل رزق**

في الجزء  الاول من موقفنا   ‏من الأزمة اللبنانية الراهنة (راجع جريدة النهار تاريخ  26 تشرين الثاني 2020 ) أن السبب الرئيسي  للأزمة يعود  الى اختطاف الحكم من قبل السلطة الراهنة  وتفردها بممارسته، غير آبهة باحكام الدستور وبالمحاسبة الشعبية الديمقراطية. والدليل الاخير على ذلك هو ما انتهت اليه كارثة انفجار مرفأ بيروت التي قضى فيها مئات القتلى وأصيب آلاف الجرحى وتم تدمير قسم كبير من العاصمة كلياً أو جزئياً، وتحوّلت الخطوط التجارية البحرية بين أوروبا والعالم العربي من مرفأ بيروت الى مرفأ حيفا تزامناَ مع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبلدان الخليج، ما جعل من الصعب إعادة هذه الخطوط الى بيروت كما كانت في السابق.

فبدل أن يعمد المجلس النيابي الى الاهتمام دون ابطاء بهذه الكارثة الوطنية الهائلة،  والى احالتها الى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء بما فيهم رئيس الجمهورية والوزراء ، تركها تتعثّر لدى القضاء العدلي ، متستّرا  بأعذار  شكلية هزيلة تتعارض مع هول الحدث،  فبادر المحقق العدلي الى الادعاء على رئيس الحكومة  ووزراء وانفجرت عاصفة من الاحتجاجات تدّعي الدفاع عن مقام رئاسة الحكومة والشريحة   الطائفية التي تمثلها في البلاد.

وتلقّف الطاقم الحاكم  هذه العاصفة التي افتعلها لإلهاء الناس عن عدم  ملاحقة  السياسيين والعسكريين والإداريين المسؤولين عن الانفجار . فأخذ  أهل السلطة يتبارون في الدفاع عن رئاسة الحكومة ظاهرياً مؤكّدين عدم صلاحية القاضي العدلي ومتناسين أنهم هم المتسبِّبون بالازمة لعدم احالتهم المسألة الى المجلس الاعلى صاحب الاختصاص   منذ البداية. وكانت قمّة السخرية عندما  اتّهم بعض المدافعين عن رئيس الحكومة المحقق العدلي بالنظر إلى العدالة بعين واحدة وانتقدوه  لعدم ملاحقة  رئيس الجمهورية  وهم يعلمون أن الجهة الوحيدة القادرة على ذلك هي المجلس الأعلى الذي تخاذلوا  هم عن تحريكه.

 اثبت كل ذلك أن العلة عندنا ليست في النظام بل في خروج السلطة من النظام. واكد بالتالي ان الحل هو في العودة الى النظام وفي اخضاع الحكم للدستور. ولن يكون ذلك الا بالشروع في الاصلاح  الاكثر فاعليّة   اي  باعتماد قانون انتخاب يتناسب مع طبيعة النظام   السياسي ،  كما هي الحال في الدول الراقية ، وليس  بالاكتفاء   بقانون غايته  تلبية مصالح الطبقة الحاكمة  كما هي الحال في البلدان المتخلفة التي  لحقنا بها في السنوات الاخيرة  .

نص الدستور على ان  النظام السياسي اللبناني هو النظام البرلماني، وهو  قائم على ثنائية الاكثرية الحاكمة والأقلية المعارضة،  على أن تتمثل  الطوائف جميعا  في  كل كتلة من الكتلتين، والا تكون الغلبة لطائفة على الطوائف الأخرى.  وهذا ما كانت عليه  الحال في  العصر الذهبي  للنظام السياسي اللبناني سابقا ، عندما تمثلت الاكثرية بقامات اسمها كمال جنبلاط وبيار جميّل  ورشيد كرامي وجان عزيز  وصبري حمادة   وفؤاد بطرس،  والمعارضة بكميل شمعون وصائب سلام  وريمون اده   وكامل الاسعد، وعلى رأسهم  رئيس استثنائي هو فؤاد شهاب. يومها اعتزّ  اللبنانيون بنظامهم السياسي واعْتُبِر برلمان لبنان لؤلؤة العالم العربي .

غاب الرئيس الاستثنائي ، وتكفي مقارنة قامات الامس  بأقزام اليوم للاقتناع  بان لا بد  من التعويض عن غياب القامات   باعتماد قانون  انتخابي يولّد ثنائية نيابية شبيهة بالتي مارسوها تلقائيا بفضل خبرتهم وحسّهم الوطني. لذا فإن الاصلاح الانتخابي هو  رأس الاصلاحات التي من شانها ارواء  عطش المواطنين  الى تجديد حكامهم تجديدا ديمقراطيا، واستجابة امل المجتمع الدولي قبل ان ييأس مناّ نهائيا   ويعتبرنا حطاما غرقت في البحر كما غرقت سفينة  "التيتانيك" ، التي شبّهنا  بها  وزير خارجية فرنسا بقسوة ٬ منذ ايام.

تتم العملية الانتخابية النيابية  في الدول التي تعتمد النظام البرلماني على أساس تقسيم البلاد الى دوائر محلية تقرّب بين الناخب والمرشح وتتيح لهذا الأخير عرض برنامجه على ناخبيه.  وبعد ذلك، يؤلّف النواب المنتخبون كتلاً وطنية تتوزع في البرلمان بين الأكثرية التي تنبثق منها الحكومة والأقلية التي تتألف منها المعارضة.

يتميّز لبنان عن غيره من الدول بتوفّر عامل إضافي هو العامل الطائفي الذي يتوسط العاملين المحلي والوطني ويحجب هذا الأخير احيانا، فينحصر التمثيل النيابي في البرلمان بالزعماء المحليين من جهة وبالوجهاء الطائفيين من جهة أخرى. فبدل أن يتوزع النواب في البرلمان بين كتل سياسية وأحزاب عقائدية، نراهم يتكوكبون حول مجموعات طائفية،  كالثنائية الشيعية المتمثلة بحزب الله وأمل، والتكتل السني الذي يديره الآن رؤساء الحكومة السابقون، وكذلك الثنائية الدرزية التاريخية. أما المسيحيون، فلهم ثنائيتهم أيضاً، ومنهم من التحق بسمير جعجع ومنهم من تبع ميشال عون، الذي ارتبط  بحزب الله ضامناً له السيطرة على  البلاد مقابل اعطائه رئاسة بقايا الجمهورية، فصارت المادة 27 من الدستور التي تنص على أن النائب يمثل الأمة جمعاء نكتة سمجة.

Volume 0%

قدّم بعضهم ما ظنّه حلا للخروج من المأزق الانتخابي اللبناني. فاقترحوا الغاء الدوائر الانتخابية المحلية واعتبار لبنان كله دائرة انتخابية واحدة يزول فيها التنوّع الجغرافي والبيئي والمجتمعي والثقافي الذي يتميّز به لبنان عن محيطه، واستسهلوا تذويب لبنان في صحراء افتراضية يفقد فيها شخصيته.

وكما أنكر هؤلاء الجغرافيا، توهّم آخرون أن إنكار التاريخ كاف لمحوه، واقترحوا بكل سذاجة الغاء الطائفية متناسين أن ما يشهده العالم العربي اليوم ليس تراجعا للطائفية بل هو اشتداد لها،   وأغفلوا ان الكثير من اللبنانيين مسلمين كانوا أو مسيحيين لا يرون في المطالبة بإلغاء الطائفية سوى حيلة تسعى وراءها جماعة طائفية أخرى  الى فرض سيطرتها على الجميع.

ليس باستطاعة أحد إلغاء المعالم الجغرافية الطبيعية ولا إنكار الارث التاريخي الذي انطبعت به شخصية المجتمع اللبناني سيما أن لا شيء يمنع التوفيق بين احترام هذا الإرث وتلك المعالم من جهة وبين اعتماد نظام انتخابي يؤمن تمثيلاً وطنياً شاملاً،  على أن يقوم هذا النظام على الأسس التالية:

١/.   المحافظة على اللائحة في الدائرة الانتخابية وضمان ولاء كل مرشح لزملائه فيها. فتُلغى بدعة الصوت التفضيلي كما يحظّر التشطيب فتكون اللائحة مقفلة وتُرفض الترشيحات الفردية. فيكون انتساب المرشح الى اللائحة التزاماً سياسياً يفوز بموجبه جميع المرشحين في اللائحة التي نالت الأكثرية بجميع المقاعد. ولن تبقى  اللائحة  كما هي اليوم، معرّضة للتلاعب والغش  بين المرشحين عن طريق التشطيب .

٢/:    أن التوزيع السكاني للطوائف على الصعيد اللبناني الشامل ليس متوازياً، ما يحول دون تأمين التوازن الطائفي  في الدوائر أيا كان حجمها (قضاء أو محافظة). والوسيلة الوحيدة الى ذلك هي، مع الاحتفاظ بالدائرة لضمان التمثيل المحلي، تجاوزها  بوجوب انخراط كل لائحة محلية في كتلة وطنية تتبنّى لوائح في جميع الدوائر الانتخابية. بذا ترتدي الانتخابات طابعاً وطنياً شاملاً وتصبح  كل كتلة نواة حزب سياسي يشمل لبنان بكامله ويضم مرشحين يمثلون جميع الدوائر وجميع الطوائف وينصهرون في بوتقة سياسية جامعة، تنافسها بوتقة مماثلة أو أكثر.

يضمن ذلك تمثيل جميع المكونات المحلية والطائفية اللبنانية بالتوفيق بين تعددية الدوائر والطوائف وبين صهرها في عدد محدود من الكتل أو الأحزاب السياسية عابرة للطوائف ، كما هي الحال في الدول الديمقراطية العصرية. ويتم  بذلك الجمع بين   فوائد الدوائر الانتخابية المحلية المختلفة وبين فوائد اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة.

بذا يتحرر لبنان من التناقض، الذي طالما كبّل الحياة السياسة فيه، بين التعددية الطائفية من جهة وبين ثنائية الأكثرية والمعارضة السياسيتين المعمول بها في الديمقراطيات. ويتم تمثيل قوى شعبية طال طمسها، فيزول الطلاق الراهن بين اللبنانيين والحكم، هذا الطلاق الذي تسبب بانهيار النظام ولا يزال  يهدد بالقضاء على التجربة اللبنانية التاريخية برمّتها .

لكن علينا أن نوقن بأن زمن التساهل والتراخي قد ولّى، وأننا لن ننهض من كبوتنا الا بنهج صارم ينشلنا  من التخلف الذي اوقعتنا فيه سلطة فقدت الشعور بالحياء وأجمع العالم  المتحضّر على نبذها.

¶ **رئيس مؤسسة فؤاد شهاب**